

لقاء باسيل - الحريري: «عتاب» وتقاذف مسؤوليات ومحاولة لاحياء «التسوية»!.. «ضغط» «الشارع» لم يغير اولويات بعيدا «والفوضى» المنظمة «تحت السيطرة»... «الكباش» الايراني - الاميركي يتظهر وواشنطن «مرتاحة» لسقوط حكومة حزب الله

الشرعية الشعبية والدستورية الكافية لبناء شراكة جديدة مبنية على الندية... ووفقا لتلك المصادر، فإن هذا اللقاء حصل بعد تحرك مكوكي لمدبر الامن العام اللواء عباس ابراهيم بين بعيدا و«بيت الوسط»، حصل بعد ذلك تواصل بين الوزيرين غطاس خوري والياس ابو صعب...

■ ماذا يريد الحريري؟ ■

في المقابل كان الحريري واضحا وصريحا بعدم رغبته للعودة الى «الشراكة» وفق الصيغة القديمة معتبرا انه دفع الكثير من الائتمان السياسية والشعبية وليس في وارد العودة الى تلك المرحلة، وإذا كان من بد لعودته الى رئاسة الحكومة فإن لن يقبل «تكميله» باي شروط مسبقة حول طبيعة المرحلة المقبلة التي يجب ان يكون عنوانها فقط استعادة ثقة «الشارع» «والخارج»، وهذا يتطلب توضيحات من جميع الاطراف، دون ان يحدد طبيعة هذه التوضيحات او شكلها.. وانتهى اللقاء على اتفاق على استكمال الاتصالات

(تتمة المانشيت ص ٦)

الثمانية دعم رئيس الجمهورية ميشال عون المطلق لشخصه ومواقفه، والورقة الثالثة ترتبط بدعم حزب الله الذي لا يزال يقف وراء حليفه دون تردد... وبحسب مصادر مطلعة على اللقاء، تخلل الجلسة بين الرجلين

استعراض مطول لاسباب فشل «التسوية» الرئاسية في حماية الحكومة، وجرى البحث في سبل «احيائها» بشروط جديدة، وقالت انه يمكن وصف الاجتماع بأنه لقاء «المعاتبة» وتقاذف المسؤوليات حيال المسؤول عن هذا الاخفاق، حيث عاتب باسيل الحريري على تقديم استقالته دون التواصل معه او مع رئيس الجمهورية، متتهما اياه بمحاولة فرض شروطه تحت «الضغط» في الشارع، لكنه اكد له صراحة انه «التيار» ليس في موقف ضعيف ولديه



■ «عتاب» وتقاذف مسؤوليات»... ■

ووفقا للمعلومات، تم ارجاء الاجتماع الاول بين باسيل والحريري منذ الاستقالة الى ما بعد تظاهرة بعيدا، لان رئيس التيار الوطني الحر يريد التفاوض من موقع القوة، وقد دخل باسيل الى الاجتماع ولديه ثلاثة «اوراق رابحة»، الاولى ترتبط بالقاعدة الشعبية التي ثبت من خلال الحشد يوم الاحد انها ما تزال «ملتصقة» بخياراته، والورقة

وارهاق للقوى العسكرية التي نجحت حتى الان في تقطيع المرحلة الصعبة ولكن لا يمكن الرهان على عامل «الوقت» لانه يعمل ضد الجميع وقد حان الوقت لنقل الازمة من «الشارع» الى المؤسسات...

ابراهيم ناصر الدين

«استعراض» القوة في «الشارع» الذي ترجم قطع «للطرق» لم ينجح في فرض «خارطة طريق» مغايرة لما قرره الرئاسة الاولى المدعومة من الحلفاء، بانه لا تكليف دون الاتفاق على التآليف، وفيما لا يزال «الحراك» الشعبي على استنفاره، انتهى اللقاء المطول بين وزير الخارجية جبران باسيل ورئيس الحكومة سعد الحريري الى «لا شيء» محدد تقريبا في ظل عدم حصول تفاهم نهائي وواضح على طبيعة الحكومة وشكلها، ويبدو ان الامور تحتاج الى مزيد من التشاور في الساعات القليلة المقبلة في ظل ابقاء على استخدام «ورقة» الشارع «المضبوط» حتى الان من كافة الاطراف التي تبدو معنية بعدم انفلات الامور.. ووفقا لاطراف امنية فإن الاوضاع لا تزال تحت «السيطرة»، وكل الاطراف السياسية تعمل على ابقاء «الفوضى» منظمة ولكن لا ضمانات بعدم تطورها في ظل تاخر الحلول السياسية، وهذا الامر يشكل عامل ضغط

لبنان يهرّب باخطر أزمة مالية في تاريخه... مصرف لبنان خطّ الدفاع الأخير عن الكيان المالي للدولة

القيام بأية إصلاحات! المشكلة الأخرى التي تواجه الدولة اللبنانية تتمثل في الشلّ الحاصل في الماكينة الاقتصادية والذي يحرم الدولة من ١٥٪ من قيمة الخسائر في النشاط الاقتصادي، مما يعني المزيد من العجز في موازنة العام ٢٠١٩ التي توقعت عجزاً بنسبة ٧,٥٩٪! وتخطي هذا العجز يعني أن التصنيف الائتماني سيتم تخفيضه لتزيد معه كلفة خدمة الدين العام.

وهنا يطرح السؤال: ماذا عن إستحقاق الدولة من الدين العام هذا الشهر؟ وماذا عن أجور القطاع العام؟ في الواقع الدولة اللبنانية تعتمد بشكل أساسي على مصرف لبنان لدفع الأجور وحتى الإستحقاقات القادمة.

(التتمة ص ٦)

وغير مُستدامة أي أنه باحسن الأحوال سينتج خفض العجز في العام ٢٠٢٠ ليُعاود إرتفاعه في الأعوام اللاحقة. وبالتالي وفي مقابلات صحافية أجرتها وكالة بلومبرغ للأبناء مع عدد من مدراء محافظ إستثمارية وخبراء

مالين، أجمع هؤلاء على أن لبنان يتّجه إلى إعادة هيكلة ديونه السيادية. هذا الأمر يعكس النظرة السلبية للأسواق المالية على الأداء المالي للحكومة اللبنانية وبالتالي تأتي هذه الإحتجاجات لتزيد الوضع سوءاً مع حكومة تصريف أعمال لها صلاحيات محدودة أي لا يمكنها



أموال مؤتمر سيدر التي تُعتبر أساسية لدفع الاقتصاد. الحكومة كانت قد أقرت في آخر جلسة لها في قصر بعيدا ورقة إصلاحية عُرفت بورقة الحريري. هذه الورقة حوت على عدد من البنود الإصلاحية مع إجراءات

بروفسور جاسم عجاقة

هناك ثلاثة أبعاد للأزمة الحالية التي تعصف بلبنان: البعد الأول هو بعد مالي - إقتصادي، البعد الثاني هو بعد إجتماعي، والبعد الثالث هو بعد أمني. كل بعد من هذه الأبعاد يشكل تهديداً واضحاً وخطراً على الكيان اللبناني. تنفيذ هذه الأبعاد تؤدّي إلى إستنتاج أليم ألا وهو الوضع خرج جداً!

■ البعد المالي - الإقتصادي ■

الوضع المالي والإقتصادي للدولة اللبنانية كان في حالة حرجة حتى قبل بدء موجة الإحتجاجات في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، حيث كان المجتمع الدولي بانتظار الحكومة للقيام بإصلاحات مالية، إقتصادية وإدارية تسمح بتفادي خفض تصنيف لبنان الائتماني وتحرير

خفّضت العجز المتوقع في الموازنة إلى ٠,٦٪! في الواقع هذه الإجراءات تعتمد بشكل أساسي على ضريبة على المصارف بالإضافة إلى تحميل مصرف لبنان نصف قيمة خدمة الدين العام في الـ ٢٠٢٠. هذه الإجراءات إعتبرتها وكالات التصنيف غير كافية

«سلة» جبران للحريري تحدد مسار التكليف

بولامراد

الى سياسة جديدة تنتهجها قيادات حزب الله والتيار الوطني الحر لجهة التكنم المطلق على الخيارات التي يتم التباحث بها للتعامل مع المرحلة، وتفادي كشف اي من الاوراق التي تخطط للعبها في الايام والاسباع المقبلة تجنباً لحرقها.

(التتمة ص ٣)

يبدو المشهد العام اليوم لاحدى الشخصيات البارزة في قوى آذار القريبة من حزب الله اوضح من أي وقت مضى. فما كانت تتجنب التعليق عليه في الايام الأولى للحراك الشعبي، باتت تطرح اليوم خلفياته ومبرراته وأهدافه، وان كانت تشير

برلين: التسوية يجب الاتبقى حكراً على تركيا وروسيا اميركا تقيم قاعدتين عسكريتين جديدتين شرق سوريا



قوات اميركية في سوريا

دعت الحكومة الألمانية، امس، الدول الأوروبية إلى تكثيف جهودها الرامية إلى التسوية في سوريا، كي لا تقتصر هذا العملية على جهود موسكو وأنقرة في هذا المجال. وفي موجز صحفي، قالت أولريكي ديمر، نائبة المتحدث باسم مجلس الوزراء الألماني: «من الأهمية ألا يقتصر التعاون الدولي في تسوية الأزمة في سوريا على تركيا وروسيا فقط»،

داعية ألمانيا وسائر الدول الأوروبية إلى «نشاط أكبر» على هذا الصعيد.

وأشارت ديمر إلى غياب موقف واحد في صفوف الحكومة من مبادرة وزيرة الدفاع، أنيغريت كرامب - كارنباور، التي

(التتمة ص ١٥)

اسرائيل تبحث شن عملية برية ضد غزة

إيران وأتباعها».

وأكد على أن: «الدول العربية تعترف بأن هذا التشدد، يعرضها للخطر ليس أقل مما هو يعرض إسرائيل للخطر، فلذلك لدينا مصلحة مشتركة، ولكن علاوة على المصلحة المشتركة التي تجمعنا ضد عدو مشترك، فإن العلاقات بيننا

(التتمة ص ١٦)

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إن الدول العربية لم تعد تتعامل مع إسرائيل وكأنها عدو، بل ك«حليف ضروري في مكافحة التنظيمات المتطرفة وإيران». وأضاف نتنياهو خلال المؤتمر السنوي لوسائل الإعلام المسيحية الدولية المقام في القدس: «لم يعد التعامل مع إسرائيل وكأنها عدو، بل يتم التعامل معها كحليف ضروري في مكافحة الإسلام المتطرف، الذي يقوده السنة المتطرفون، أي القاعدة وداعش، وأكثر فأكثر، الإسلام الشيعي المتطرف، بقيادة

على طريق الـديار

طريق الديار والثورة الشعبية مستمرة



رغم كل ما فعل الحكم والحكومة والمجلس النيابي وكل الجهات والأجهزة الأمنية والجيش وقوى الامن الداخلي وغيرها لم ينفع شيء، فالشعب اللبناني ما زال في الطرقات وفي الشوارع يتظاهر ويرفض الامر الواقع الذي انزل الشعب اللبناني الى ادنى مستوى من الفقر والواقع السياسي العاقل والمعيب، وانزل الشعب اللبناني الى ادنى درجة من الاذلال.

كما انزل الشعب اللبناني الى ادنى مستوى من التصاريح السياسية خارج اي ثقافة سياسية وتدل على آن ٨٥ في المئة من الطبقة السياسية على انها طبقة سارقة حرامية ليس عندها ضمير ولا انسانية ولا انتماء وطنياً للبنان.

٣ سنوات مرت والشعب اللبناني لم ير التغيير والإصلاح، بل على العكس رأى نفسه ينهار حتى انتفض ونزل مليوني مواطن لبناني الى الشارع، ولم يتجرأ احد على انزال قوى امنية لمنع الناس من التظاهر. الازمة لم تنته وهي مستمرة والشعب الذي انتفض لن يسكت ولن يتراجع.

«الديار»

العراق: قتلى من المتظاهرين قرب

القنصلية الايرانية بعد مواجهات مع قوات الامن

شهد محيط القنصلية الإيرانية في مدينة كربلاء جنوب بغداد مواجهات عنيفة بين متظاهرين حاولوا اقتحام القنصلية وقوات الأمن العراقية، نتج عنها وقوع ٣ قتلى وعدد من الجرحى وقالت مفوضية حقوق الإنسان العراقية امس في



نساء عراقيات يتظاهرن في كربلاء

(التتمة ص ١٥)

